الأحاديث النبوية الواردة في النصيحة في الكتب التسعة

-جمع ودراسة-

إعداد

د. راشد صليهم فهد صليهم الهاجري

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

كلية التربية الأساسية، جامعة الكويت، الكويت

البريد الالكتروني: rsf.alhajri@paaet.edu.kw

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فلكل مقام في النصيحة حال ومقال، فمن الأهمية بمكانٍ جمع أحاديثها وتخريجها وبيان ما يثبت منها وما لم يثبت؛ مما يُبنى عليه بيان الأحوال التي تكون فيها النصيحة؛ مما يُفيد عامة المسلمين والدعاة، وجمع الأحاديث النبوية الواردة في النصيحة ودراستها لها أهمية أعظيمة، لما للنصيحة من أهمية ومكانة في الشرع، ورغم كثرة المؤلفات المتعلقة بالنصيحة عمومًا وخصوصًا، لم أجد من عُني بتخريج الأحاديث ودراستها دراسة حديثية تُبيّن حكمها من حيث الصحة والضعف، وجمع طرقها وأسانيدها، فإن بناء فقه الأحاديث والعمل بها قائم أولًا على ثبوتها وصحتها، ولذلك كانت الحاجة ماسَّة إلى تخريجها ودراستها دراسة حديثية، ويهدف البحث إلى بيان فضل النصيحة التي وردت في أحاديث كثيرة، ومكانتها، وأحوالها، علنًا وسِرًا، لينًا وشدّة، صراحة وتلميحًا، وإن خدمة الحديث النبوي، وجمع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب عظيم مثل النصيحة، وبيان ما يصح منها وما لا يصح، وكذلك بيان حاجة جميع المسلمين إليه، كبيرهم وصغيرهم، حاكمهم ومحكومهم، معلمهم وتلميذهم، فجميع المسلمين بحاجة ماسَّة إلى معرفة أحكام النصيحة، وخير ما يُهتدى به في أحكام النصيحة، التوجيهات الواردة من مشكاة النبوة، فيما صح وثبت عن النبي ﷺ من ذلك، ولا يُعرف الثابت من غيره إلا بدراستها وتخريجها دراسة حديثية، ومنهجي في الدراسة يعتمد على جمع الأحاديث الواردة في النصيحة، واقتصرت على الأحاديث المرفوعة، والأحاديث التي ليست في الصحيحين أدرسها دراسة علمية وفق قواعد المحدثين، وأبين الحكم عليها، مستفيدًا من

أحكام الأئمة المحدِّثين، وخلصت الدراسة إلى أنه تم جمع الأحاديث المتعلقة بالنصيحة في الكتب التسعة، وتبين أن الثابت منها –صحيحًا أو حسنًا– عدده ثلاثة عشر حديثًا، وثلاثة أحاديث ضعيفة، وما ذلك إلا لأهمية النصيحة ومكانتها في الشرع، وهذا في جذر "نصح"، وإلا فما دلَّ على النصيحة بمعناها دون لفظها فهو كثير، بل هو الدين كله إذ يشمل كل أمر ونهي كما تقدم، وتوصي الدراسة بتتبع الجذر في غير الكتب التسعة.

الكلمات المفتاحية:

الحديث النبوي، النصيحة، الكتب التسعة، دراسة

The Prophetic hadiths contained in advice in the nine books are collected and studied

Rashid Sallihum Fahd Sallihum Al Hajri

Public Authority for Applied Education and Training,
College of Basic Education, Kuwait University, Kuwait

E-mail: rsf.alhajri@paaet.edu.kw

:Abstract

There is a topic and an article for every position of advice. It is of great importance to collect its hadiths, summarize them, and explain what is proven and what is not proven, Among the things upon which a statement of the circumstances in which advice is based is based; Which benefits the general Muslims and preachers, and collecting the prophetic hadiths contained in advice and studying them is of great importance, because of the importance and status of advice in the Sharia, and despite the abundance of literature related to advice in general and in particular, I did not find anyone who bothered to graduate the hadiths and study them in a modern study that shows their ruling in terms of health and weakness, and collecting Its methods and chains of transmission. Building the jurisprudence of hadiths and acting on them is based first on their reliability and authenticity, and therefore there was an urgent need to

graduate them and study them in a hadith study. The research aims to explain the virtue of the advice that was mentioned in many hadiths, Its status and circumstances, publicly and privately, softly and strongly, explicitly and implicitly, and serving the Prophet's hadith, and collecting the hadiths of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, in a great chapter such as advice, and explaining what is valid from it and what is not valid, as well as explaining the need of all Muslims, great and small, for it. Their ruler and ruled, their teacher and their student. All Muslims are in dire need of knowledge of the rulings of advice, and the best thing to be guided by in the rulings of advice is the directives coming from the niche of prophecy, as authentic and proven from the Prophet, peace and blessings of God be upon him, regarding that. What is proven from other than that is known only by studying it and graduating from a modern, systematic study. In the study, he relies on collecting the hadiths contained in advice, and is limited to the hadiths that are raised, and the hadiths that are not in the two Sahih books I study scientifically according to the rules of hadith scholars, I explain the ruling on it, taking advantage of the rulings of the hadith imams, and the study concluded that the hadiths related to advice were collected in the nine books, and it became clear that the confirmed ones - authentic or good - number thirteen hadiths, and three weak hadiths, and this is

only due to the importance of advice and its place in the Sharia. This is in the root "advise." Otherwise, what indicates advice in its meaning without its wording is many. Rather, it is the entire religion, as it includes every command and prohibition, as mentioned above. The study recommends following the root in other than the nine books.

key words:

Prophetic hadith, Advice, The nine books, Study .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين، أما بعد، فإن النصيحة من أجلِّ الخصال الشرعية حيث نص النبي ﷺ على أهميتها في كثير من الأحاديث، بل حصر الدين بالنصيحة، فقال ﷺ: «**الدين النصيحة**» (١).

وقد وردت أحاديث كثيرة في بيان فضل النصيحة، ومكانتها، وأحوالها، علنًا وسِرًا، لينًا وشدّة، صراحة وتلميحًا.

ولكل مقام في النصيحة حال ومقال، فمن الأهمية بمكانٍ جمع أحاديثها وتخريجها وبيان ما يثبت منها وما لم يثبت؛ مما يُبنى عليه بيان الأحوال التي تكون فيها النصيحة؛ مما يُفيد عامة المسلمين والدعاة، والموجهين للناس بالتزام المنهج النبوي في تقديم النصح بطريقته الشرعية، إذ جمع الأحاديث وتخريجها وبيان الصحيح منها من الضعيف هو الركن الأساس في الاستفادة من الأحاديث النبوية، إذ فقه الحديث فرع عن ثبوته وصحته.

أهمية البحث وأهدافه:

- إن خدمة الحديث النبوي، وجمع أحاديث رسول الله ﷺ في باب عظيم مثل النصيحة، ودراستها، وبيان ما يصح منها وما لا يصح، ضروري لحاجة جميع المسلمين إليه، كبيرهم وصغيرهم، حاكمهم ومحكومهم، معلمهم وتلميذهم، فجميع المسلمين بحاجة ماسَّة إلى معرفة أحكام النصيحة، وخير ما يُهتدى به في أحكام النصيحة، التوجيهات الواردة من مشكاة النبوة، فيما

(١) سيأتي تخريجه.

صح وثبت عن النبي ﷺ من ذلك، ولا يُعرف الثابت من غيره إلا بدراستها وتخريجها دراسة حديثية.

- بجمع الأحاديث الواردة في النصيحة تتم معرفة المنهج النبوي فيها وفي طريقتها الشرعية.
- ومن الأمور المهمة في بيان النصيحة، أن يتحرر معناها الصحيح وفق الأحاديث النبوية، وتجلية معنى النصيحة الذي يُميِّزه عن التشهير والتعيير المذموم، ولا يتبين فقه ذلك إلا بعد معرفة الصحيح منها والضعيف.

أسباب اختيار الموضوع:

- أولا: ما تقدم من أهمية النصيحة في الدين.
- ثانيا: كثرة الأحاديث النبوية المتعلقة بالنصيحة.
- ثالثًا: على كثرة ما أُلِّف؛ وعلى أهمية النصيحة؛ لم أجد من أفرد أحاديث النصيحة بدراسة حديثية تخريجًا وحكمًا.

الدراسات السابقة:

لما كانت النصيحة بهذه المكانة العظيمة، فلا عجب أن تكثر فيها الكتابات والدراسات، إلا أني لم أجد دراسة وافية تشمل الدراسة الحديثية وتخريج الأحاديث والحكم عليها واستيعاب طرقها، في باب النصيحة، وعامة الجهود العلمية التي وجدتُها: إما دراسة نوع من أنواع النصيحة، أو ذِكْرٌ للنصيحة

ضمن كتب الآداب والأخلاق، وتشترك جميع الدراسات بعدم استقصائها للأحاديث، وعدم دراستها دراسة حديثية مستوفاة [1].

ومن تلك الدراسات المفردة:

١- "الفرق بين النصيحة والتعيير". للحافظ: ابن رجب الحنبلي، وقصد في كتابه بيان بعض أنواع النصيحة، وكيفيتها، والفرق بينها وبين التعيير، وذكر عقوبة من أساء وكشف عورة أخيه وعلاج ذلك.

٢- "النصيحة فقهها، وشروطها". لعبد الله الأثري، وهي مختصرة جدًا.

٣- "فقه النصيحة". لمحمد أبي صعيليك، أفاض فيه في أحكام النصيحة، ولم يستقص أحاديثها وطرقها سوى حديث الدين النصيحة.

٤- "النصيحة الكافية". لأحمد الزروق، وهو دراسة خاصة لحديث: «**الدين النصيحة**».

٥-النصيحة في ضوء السنة النبوية، د. غادة عبد اللطيف الحليبي، مجلة الطائف، العدد ١٢، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

وهو بحث خاص في معنى النصح وبعض أحكامه، فلم تستوعب الباحثة الأحاديث الدالة على النصيحة، فذكرت فقط ثمانية أحاديث فيها جذر: "نصح". وبقية الأحاديث التي ذكرتها فيها معنى النصيحة وتطبيقها، لأن الباحثة قصدت فقه الأحاديث.

---

(١) هناك بعض الكتب يُسمِّيها مؤلفوها بـ "النصيحة". والمراد منها الفعل، لا التأصيل، أي: أن هذا الكتاب نصيحة للناس، أو نصيحة لفلان، وليس لتأصيل أحكام النصيحة.، ومن ذلك: كتاب: "النصيحة للراعي والرعية"، للتبريزي، و"النصيحة في صفات الرب جل وعلا"، لابن شيخ الحزامين، وغيرها، وهذه لا مدخل لها في موضوع البحث.

ويختلف بحثي عنها من وجهين: الأول: استقصاء الأحاديث في الكتب التسعة مما فيه جذر: "نصح"، فبلغت ستة عشر حديثًا، بينما لم تذكر الباحثة إلا ثمانية أحاديث فيها لفظ النصح.

الثاني: الاستقصاء في التخريج ودراسة الطرق والأسانيد، بينما اقتصرت الباحثة على الحكم على الحديث من حيث الجملة كما نصت على ذلك في مقدمتها (ص: ١٨٤ رقم: ٣).

وذلك أن دراستي للأحاديث: تخريج ودراسة إسنادية، ودراستها فقهية، فافترقت الطرق تمامًا.

وذُكرت النصيحة ضمنًا في كثير من موسوعات الأدب والأخلاق، والكلام عليها مختصر كما في كتاب "نضرة النعيم"، و"موسوعة الأخلاق"، وغيرها.

خطة البحث:

انتظم البحث في مقدمة وتمهيد وستة عشر مبحثًا وخاتمة:

المقدمة، ذكرت فيها أهمية البحث وأهدافه، وأسباب اختياره والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

التمهيد، وفيه: تعريف النصيحة.

والمباحث: لكل حديث مبحث خاص.

ثم الخاتمة.

ثم ثبت المصادر والمراجع.

ثم الفهارس.

منهج البحث:

- اقتصرت على الأحاديث المرفوعة، التي فيها لفظ: "نصح". وجذره اللغوي، في الكتب التسعة"، وهي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والترمذي والنسائي وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي.
- إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما، فلا أحكم عليه، اكتفاء بحكمهما، إذ إخراجه في الصحيح كافٍ لإثبات صحته، إلا لحاجة تقتضي ذلك.
- الأحاديث التي ليست في الصحيحين أدرسها دراسة علمية وفق قواعد المحدثين، وأبين الحكم عليها، مستفيدًا من أحكام الأئمة المحدِّثين.
- رتبت الأحاديث حسب الأصح منها، فأبدأ بما اتفق عليه الشيخان ثم ما انفرد به أحدهما ثم الصحيح ثم الضعيف، ثم الضعيف جدا، واستثنيت من هذا حديث الدين النصيحة فابتدأت به لأهميته وكثرة مسائله.
- أرتب المخرِّجين في العزو مبتدئا بالصحيحين، ثم مالك، ثم أحمد لتقدمهما في الوفاة، ثم أصحاب الكتب الأربعة حسب الترتيب المشهور: أبو داود فالترمذي، فالنسائي، فابن ماجه، ثم آخرهما الدارمي.
- إذا كان الراوي ثقة فإني لا أذكر الحكم عليه، فإن كان من رجال التقريب، وارتضيت حكم الحافظ ابن حجر اكتفيت به، وإلا درست الحكم على الراوي.
- أذكر متن الحديث ثم أذكر من رواه من الصحابة ثم من أخرجه عن كل صحابي في الكتب التسعة مُبيّنا اختلاف الألفاظ إن وُجد.

- إذا كان في الحديث قصة، أو كان طويلا فإني أقتصر على موضع الشاهد منه.
- أذكر غريب الحديث إن وُجد.
- أضبط الأحاديث النبوية بالشكل.
- لما كانت الدراسة بقصد التخريج وجمع الطرق والأسانيد والحكم على الأحاديث، فإني لم أذكر فقه الأحاديث فهي بحاجة إلى دراسة مستقلة.

والله الموفق والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

إن الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في باب النصيحة كثيرةٌ جدًّا، بل نص العلماء على أن أحاديث النصيحة متواترة تواترًا معنويًا [١].

قال الشوكاني: "الأحاديث الواردة في مطلق النصيحة متواترة، وأحق الناس بها الأئمة" [٢].

والنصيحة لغة كما قال ابن فارس: "أصل يدل على ملاءمة بين شيئين وإصلاح لهما. ومنه النصح والنصيحة: خلاف الغش" [٣].

وأما في الشرع فالنصيحة كلمة يعبر بها عن جملة، هي إرادة الخير للمنصوح له، وليس يمكن أن يعبر هذا المعنى بكلمة واحدة تجمع معناه غيرها [٤].

فالنصيحة لله، المراد بها: إخلاص الدين لله، وتصحيح الاعتقاد والإيمان بالله.

والنصيحة لكتاب الله: هو التصديق به والعمل بما فيه.

ونصيحة رسوله: التصديق بنبوته ورسالته، والانقياد لما أمر به ونهى عنه.

ونصيحة الأئمة: أن يطيعهم في الحق، ولا يرى الخروج عليهم إذا جاروا.

ونصيحة عامة المسلمين: إرشادهم إلى مصالحهم [٥].

---

(١) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني (ص: ١٦٠). والتواتر المعنوي هو: أن يُروى المعنى بأحاديث كثيرة جدًا، ولكن بألفاظ مختلفة. انظر: تدريب الراوي (٢/ ١٨٠).

(٢) الدراري المضية شرح الدرر البهية، للشوكاني (ص: ٦٥٤).

(٣) مقاييس اللغة (٥/ ٤٣٥)؛ مادة نصح.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٦٣).

(٥) المصدر السابق.

والنصيحة في مفهومها العام تشمل كل ما يتعلق بالمشورة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل كل حثٍّ وترغيب، أو نهي وزجر، كالنهي عن الغش، وقول الزور، والحث على الأمانة، والصدق، ورعاية الحقوق، وغيرها، كلها من النصيحة، كما يدلُّ عليه قول النبي ﷺ: «**الدين النصيحة**».

ولما كانت النصيحة شاملة لكل الدين، فإني اقتصرت في دراستي على ما ورد فيه لفظ: "النصح" وجذره اللغوي، من الأحاديث المرفوعة في الكتب التسعة.

المبحث الأول: الدين النصيحة

روى مسلم، وأحمد، وأبو داود، والنسائي [١]، من طرق: عن سُهَيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تَميم الداري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدِّينُ النصيحةُ**». قُلنا: لمن؟ قال ﷺ: «**للهِ، ولِكتابِهِ، ولِرسولِهِ، ولأئِمَّةِ المُسلمِيْنَ، وعامَّتِهِم**».

وعند أحمد، وأبي داود: «**إنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، إنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، إنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ**».

وذكره البخاري تعليقًا مجزومًا به. وقال ابن حَجَر: "هذا الحديث أورده المصنف هنا ترجمة باب، ولم يخرجه مسندًا في هذا الكتاب، لكونه على غير شرطه، ونبه بإيراده على صلاحيته في الجملة" [٢].

وهذا الحديث إسناده صحيح، ورجاله ثقات، وراويه عن سُهَيل بن أبي صالح هو: سفيانُ بنُ عيينة، وروايته عنه صحيحة، وقال ابن عُيَيْنة: "كنَّا نعدُّ سُهَيل بن أبي صالح ثبتًا في الحديث" [٣]. ولذلك انتقاها مسلم وأخرجها في صحيحه.

---

(١) مسند أحمد (٢٨/ ١٣٨، ١٤٦– ١٤٨)؛ رقم: ١٦٩٤٠، ١٦٩٤٥– ١٦٩٤٧. وصحيح مسلم (١/ ٧٤)؛ رقم: ٥٥. وسنن أبي داود (٧/ ٣٠٠)؛ رقم: ٤٩٤٤. وسنن النسائي (٧/ ١٥٦)؛ رقم: ٤١٩٧.

(٢) فتح الباري (١/ ١٣٧). وانظر: تغليق التعليق (٢/ ٥٤).

(٣) أسنده الترمذي في السنن، تحت الحديث الذي برقم (٥٢٣)، (ص: ١٣٦)، وفي العلل الصغير، الملحق بالسنن (ص:٨٩٠).

قال ابن عَدِي: "روى عنه -يعني سُهَيلًا- الأئمةُ مثل: شُعبة ومالك والثوري وغيرهم من الأئمة، وحدث سُهَيلٌ عن جماعة، عن أبيه، وهذا يدل على ثقة الرجل ... وسُهَيل عندي مقبول الأخبار ثبت لا بأس به" (١).

[رواية أبي هريرة رضي الله عنه]

ورواه أحمد، والترمذي، وابن أبي عاصم، ومحمد بن نَصْر المروزي، والنسائي (٢)، من طُرُق: عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**». ثلاث مرات، قال: قيل: لمن؟ قال: «**لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**».

وهذا الحديث خطأٌ، والصحيح ما سبق عن تميم الداري رحمه الله تعالى.

فقد روى محمد بن نصر المروزي عن إسحاق، عن جَرير، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَّى اللَّهُ أَمْرَكُمْ**» قال سُهَيل: فحدثنا عند ذلك عطاء بن يزيد الليثي قال: سمعت تميمًا الداري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةَ إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةَ**» ثلاثا، فقيل: يا رسول الله لمن؟ قال: «**لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُلِهِ، وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ**» أو قال: «**أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**».

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٨).

(٢) مسند أحمد (١٣/ ٣٣٥)؛ رقم: ٧٩٥٤. وسنن الترمذي (٤/ ٣٢٤)؛ رقم: ١٩٢٦. والسنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥٢٠)؛ رقم: ١٠٩٢- ١٠٩٤. وتعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٨٢)؛ رقم: ٧٤٨. وسنن النسائي، (٧/ ١٥٧)؛ رقم: ٤١٩٩، ٤٢٠٠.

قال أبو عبد الله المروزي: "وحديث ابن عَجْلان، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة غلط، إنما حدث أبو صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بهذا الحديث: «**إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا**» وعطاء بن يزيد حاضر ذلك، فحدثهم عطاء بن يزيد، عن تميم الداري، عن النبي ﷺ: «**إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةَ**»" (١).

وقد سأل سفيانُ سُهَيلَ بنَ أبي صالح عنه، فقال سُهَيل أنا سمعته ممن كان يرويه أبي عنه، فرواه عن عطاء بن يزيد عن تميم الداري (٢)، فرجع الحديث إلى تميم الداري رحمه الله تعالى، وإنما دخل لأبي صالح حديثٌ في حديث.

[رواية ابن عباس]

ورواه أحمد (٣)، عن زيد بن الحُبَاب، عن عبد الرحمن بن ثَوْبان، قال: سمعت عمرو بن دينار، يقول: أخبرني مَن سَمِع ابنَ عباس يقول: قال رسول الله ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**». قالوا: لمن؟ قال: «**لِلَّهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُؤْمِنِينَ**».

ورواه أبو يعلى الموصلي (٤): عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن زيد بن الحُبَاب، عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس عن النبيﷺ.

---

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٨٥)؛ رقم: ٧٥٠.

(٢) السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥١٨)؛ رقم: ١٠٨٩.

(٣) مسند أحمد (٥/ ٣١٨)؛ رقم: ٣٢٨٠.

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي (٤/ ٢٥٩)؛ رقم: ٢٣٧٢.

قال ابن حجر –بعد حديث ابن عباس عند أبي يعلى–: "هذا الإسناد حسن إلا أنه معلول، والمحفوظ ما رواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري رحمه الله تعالى، وحديث تميم رضي الله عنه في صحيح مسلم" (١).

فرجع حديثُ ابنِ عباس كذلك لتميم الداري.

[رواية ابن عمر]

ورواه الدارمي (٢)؛

ورواه محمد بن نَصْر (٣) عن الحسين بن عيسى البُسْطَامي، ومحمد بن يحيى؛ كلهم: (الدَّارِمي، والبُسْطَامي ومحمد بن يحيى) عن جعفر بن عون، عن هشام بن سعد (٤)، عن زيد بن أَسْلم، ونافع، عن ابن عمر قال: قال لنا رسول الله ﷺ: « **الدِّينُ النَّصِيحَةُ** ». قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: «**لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**».

[رواية زيد بن أَسْلم مرسلًا]

ورواه محمد بن نَصْر المروزي (٥)، عن الحسين بن عيسى، عن ابن أبي فُدَيْك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أَسْلم، عن النبي ﷺ مرسلًا.

---

(١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٩/ ٤٦٢)؛ رقم: ٢٠٣٨.

(٢) سنن الدارمي (٣/ ١٨١٢)؛ رقم: ٢٧٩٦.

(٣) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٨٧– ٦٨٨)؛ رقم: ٧٥٧– ٧٥٨.

(٤) هشام بن سعد المدني، يُقال له: يتيم زيد بن أسلم، وكان يُسمى أحيانًا: هشام بن زيد، كما تراه في بعض الأسانيد، وهو صدوق له أوهام.

(٥) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٨٧– ٦٨٨)؛ رقم: ٧٥٧– ٧٥٨. السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥٢١)؛ رقم: ١٠٩٥.

وزيد بن أسلم ثقة من فضلاء التابعين، وكان يُرسِل كثيرًا.

فالإسناد الأول المرفوع المسند حسنٌ لحال هشام بن سعد، فهو صدوق له أوهام، ويشهد له حديث تميم الداري.

[رواية ثوبان]

وروي خارج الكتب التسعة، فقد رواه: ابن أبي عاصم، ومحمد بن نَصْر المروزي، من طريق: أيوب بن سُوَيْد، عن أمية بن يزيد، عن أبي المصبح، عن ثَوبان، عن النبي ﷺ قال: «**رأس الدين النصيحة**». قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لِلَّهِ، وَلِدِينِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَلِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً**».

وهذا الإسناد ضعيف جدًا، ففيه أيوب بن سُوَيْد الرَّمْلي، وهو ضعيف في حفظه، وقال يحيى بن مَعِين: "ليس بشيء، يسرق الحديث". وضعفه أحمد والبخاري والنَّسائي وغيرهم [١].

وشيخه أمية بن يزيد، هو القرشي، ذكره البخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات جريًا على عادة في إيراد من لم يُجرح [٢].

(١) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤١٧). والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٦). والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٢/ ٢٣).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٠). الثقات لابن حبان (٦/ ٧٠).

[خلاصة الحكم على الحديث]:

تبيَّن أنه لم يثبت هذا الحديث بلفظه عن النبي ﷺ إلا من رواية تميم الداري رضي الله عنه، فهي الرواية الصحيحة الثابتة، قال الإمام البخاري: "فمدار هذا الحديث كله على تميم، ولم يصح عن أحد غير تميم" (١).

وهذا الحديث أصل في باب النصيحة، وعليه العمل عند الأئمة، قال أبو داود السجستاني: "الفقه يدور على خمسة أحاديث ... منها الدين النصيحة" (٢). وقال الحافظ أبو نُعيم: "هذا حديث له شأن عظيم، ذكر محمد بن أَسْلم الطُّوسي: أنه أحد أرباع الدين" (٣). قال الحافظ النووي: "هذا حديث عظيم الشأن، وعليه مدار الإسلام ... وأما ما قاله جماعات من العلماء: أنه أحد أرباع الإسلام، أي أحد الأحاديث الأربعة التي تجمع أمور الإسلام، فليس كما قالوه، بل المدار على هذا وحده... ثم قال... ومعنى الحديث عماد الدين وقوامه النصيحة" (٤).

(١) التاريخ الصغير للبخاري (٢/ ٣٥).

(٢) نقله ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص: ٢٢٢)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٦٣)، وانظر (١/ ٢١٥).

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص: ٢٢٣)، وجامع العلوم والحكم (١/ ٢١٦).

(٤) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٣٧- ٣٨).

المبحث الثاني: النُّصح لكل مسلم

تخريج الحديث:

روى البخاري –واللفظ له–، ومسلم، وأحمد، والترمذي، والدَّارمي [1]، كلهم: من طريق قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البَجلي رضي الله عنه قال: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

ورواه البخاري ومسلم، وأحمد، والنسائي [2]، من طريق زياد بن عِلاقة عن جرير به،

ورواه مسلم، والنسائي، من طريق الشَّعبي، عن جرير به.

ورواه أبو داود [3]، والنسائي: من طريق: أبي زُرْعة بن عمرو بن جرير عن جرير، به.

وقال الترمذي: "حسن صحيح".

ورواه البخاري وأحمد مطولًا، وفيه أن جريرًا رضي الله عنه قد حدَّث بهذا الحديث لما توفي المغيرة بن شعبة وهو أمير الكوفة، فقام جرير بن عبد الله رضي الله عنه يخطب في الناس فقال: عليكم باتقاء الله عز وجل، والوقار والسكينة، حتى يأتيكم أمير، فإنما يأتيكم الآن، ثم قال: استعفوا لأميركم، فإنه كان يحب

---

(١) صحيح البخاري، (١/ ٢١)؛ رقم: ٥٧، ٥٨. و (٣/ ٧٢)؛ رقم: ٢١٥٧. في سبعة مواضع في الصحيح برقم ٥٧ – ٥٨ – ٥٢٤ – ١٤٠١ – ٢١٥٧ – ٢٧١٤ – ٢٧١٥ – ٧٢٠٤.
صحيح مسلم، (١/ ٥٤)؛ رقم: ٥٦. مسند أحمد (٣١/ ٤٨٩–٤٩٠)؛ رقم: ١٩١٥٢. سنن الترمذي (ص: ٤٤٠)؛ رقم: ١٩٢٥. سنن الدارمي (٣/ ١٦٥٤)؛ رقم: ٢٥٨٢.

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٧/ ١٤٠)؛ رقم: ٤١٥٦– ٤١٥٧. و (٧/ ١٤٧)؛ رقم: ٤١٧٤..

(٣) سنن أبي داود (ص: ٨٠٤)؛ رقم: ٤٩٤٥.

العفو، وقال: أما بعد، فإني أتيت رسول الله ﷺ فقلت: أبايعك على الإسلام. فقال رسول الله ﷺ -واشترط عليَّ-: «**وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ**». فبايعته على هذا، ورب هذا المسجد إني لكم لناصح جميعًا. ثم استغفر ونزل.

المبحث الثالث: المملوك الذي يؤدي عبادة ربه

قال النبي ﷺ: «**المَمْلُوكُ الَّذِي يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَيُؤَدِّي إِلَى سَيِّدِهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الحَقِّ، وَالنَّصِيحَةِ وَالطَّاعَةِ لَهُ أَجْرَانِ**».

رواه البخاري –واللفظ له–، ومسلم، وأحمد، والترمذي، وابن ماجه، والدَّارمي [١]، كلهم من طريق أبي بُرْدة بن أبي موسى، عن أبي موسى الأشعري رحمه الله تعالى، عن النبي ﷺ به.

وفي لفظ للبخاري [٢]: «**ثَلاَثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الأَمَةُ، فَيُعَلِّمُهَا فَيُحْسِنُ تَعْلِيمَهَا، وَيُؤَدِّبُهَا فَيُحْسِنُ أَدَبَهَا، ثُمَّ يُعْتِقُهَا فَيَتَزَوَّجُهَا فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمُؤْمِنُ أَهْلِ الكِتَابِ، الَّذِي كَانَ مُؤْمِنًا، ثُمَّ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَالعَبْدُ الَّذِي يُؤَدِّي حَقَّ اللَّهِ، وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ**».

ورواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، من طريق: مالك –وهو في الموطأ– [٣]، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «**العَبْدُ إِذَا نَصَحَ سَيِّدَهُ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ**».

ورواه أحمد [٤]، من طريق: عبيد الله، عن نافع، به.

---

(١) صحيح البخاري، (٣/ ١٥٠)؛ رقم: ٢٥٥١. صحيح مسلم (١/ ١٣٤)؛ رقم: ١٥٤. مسند أحمد (٣٢/ ٤٠٧)؛ رقم: ١٩٦٣٤. سنن الترمذي (٣/ ٤١٦)؛ رقم: ١١١٦. سنن ابن ماجه (١/ ٦٢٩)؛ رقم: ١٩٥٦. سنن الدارمي (٣/ ١٤٤٠)؛ رقم: ٢٢٩٠.

(٢) صحيح البخاري (٤/ ٦٠)؛ رقم: ٣٠١١.

(٣) صحيح البخاري (٣/ ١٤٩)؛ رقم: ٢٥٤٦. صحيح مسلم (٣/ ١٢٤٨)؛ رقم: ١٦٦٤. موطأ مالك، (٢/ ٩٨١)؛ رقم: ٤٣. سنن أبي داود (٤/ ٣٤٣)؛ رقم: ٥١٦٩.

(٤) مسند أحمد (١٠/ ٣٧٧)؛ رقم: ٦٢٧٣.

فالحديث من طريق ابن عمر وأبي موسى مخرَّج في الصحيحين، وقد رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه عند غيرهما:

فرواه أحمد، والترمذي –واللفظ له–، وابن المبارك، والطَّيَالسي، وابن أبي شَيبة، وابن خُزيمة، وابن حِبان، والحاكم [1]، كلهم من طريق يحيى بن أبي كَثير، عن عامر العُقَيلي، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ: شَهِيدٌ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَنَصَحَ لِمَوَالِيهِ**».

وقال الترمذي: "حديث حسن".

وقال الحاكم بعده: "عامر بن شبيب العُقَيلي شيخ من أهل المدينة مستقيم الحديث، وهذا أصل في هذا الباب تفرد به عنه يحيى بن أبي كثير، ولم يخرجاه".

ويحيى بن أبي كثير ثقة ثبت، إلا أنه يُرسل ويدلِّس [2]، ولكنه صرَّح بالسماع في رواية ابن المبارك، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

وعام، هو: ابن عُقبة، وقيل: ابن عبد الله بن شَقِيق العُقَيلي. وقال الحاكم: ابن شَبيب. وتعقبه ابن حجر، وقال: "لعله تصحيف من شَقِيق" [3].

---

(١) مسند أحمد (١٥/ ٢٩٧)؛ رقم: ٩٤٩١. سنن الترمذي (٤/ ١٧٦)؛ رقم: ١٦٤٢. الجهاد لابن المبارك (ص: ٥١)؛ رقم: ٤٦. مسند الطيالسي (٤/ ٢٩٤)؛ رقم: ٢٦٩٠. مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٠٥)؛ رقم: ١٩٣٣٥. صحيح ابن خزيمة (٤/ ٨)؛ رقم: ٢٢٤٩. صحيح ابن حبان (الإحسان) (١٠/ ١٥١)؛ رقم: ٤٣١٢. المستدرك على الصحيحين (١/ ٥٤٤)؛ رقم: ١٤٩٢.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٦)؛ رقم: ٧٦٣٢.

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٧٩).

فإن كان أبوه عُقبة، فلم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، إلا قول ابن حجر: "مقبول".

وإن كان عبد الله بن شَقِيق العُقيلي، فهو ثقة.

والراوي عنه وهو: عامر العُقَيلي، ذكره ابن حِبَّان في الثقات [١]، وأخرج له ابن خُزَيمة وابن حِبَّان والحاكم. وحسن الحاكم حاله، فقال: "مستقيم الحديث" [٢]. وقال ابن حَجَر: "مقبول". أي: حيثُ يُتابع، وإلا فليِّن الحديث [٣].

فإسناد حديث أبي هريرة فيه ضعف، وموضع الشاهد يشهد له ما في الصحيحين كما تقدم من رواية ابن عمر وأبي موسى !.

(١) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٥٠).

(٢) المستدرك على الصحيحين (١/ ٥٤٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٨)؛ رقم: ٣١٠٦.

المبحث الرابع: ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصحه

روى البخاري، ومسلم، وأحمد، والدارمي [1]، من طريق: الحسن البصري، أن عبيد الله بن زياد، عاد مَعْقِل بن يَسار رضي الله عنه في مرضه الذي مات فيه، فقال له مَعْقِل إنِّي مُحَدِّثُك حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً، فَلَمْ يَحُطْهَا بِنَصِيحَةٍ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ**».

وفي لفظ للبخاري ومسلم: «**مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ، وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ**».

وفي لفظ لمسلم وأحمد والدارمي: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ**».

ولفظ أحمد: «**مَنِ اسْتُرْعِيَ رَعِيَّةً، فَلَمْ يُحِطْهُمْ بِنَصِيحَةٍ، لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْجَنَّةِ، وَرِيحُهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ مِائَةِ عَامٍ**». وإسناده صحيح.

---

(١) صحيح البخاري (٩/ ٦٤)؛ رقم: ٧١٥٠. صحيح مسلم (١/ ١٢٥)؛ رقم: ١٤٢. مسند أحمد (٣٣/ ٤٢٧)؛ رقم: ٢٠٣١٥. سنن الدارمي (٣/ ١٨٤٢)؛ رقم: ٢٨٣٨.

المبحث الخامس: نشهد أنك بلَّغت وأدَّيت ونصحت

وروى مسلم، وأبو داود، وابن ماجه [1]، عن جابر بن عبد الله في حديث حجة الوداع الطويل وفيه: أن النبي ﷺ قال: «**وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟**» قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ: بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ «**اللهُمَّ اشْهَدْ، اللهُمَّ اشْهَدْ**» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وهذا الحديث صحيح ثابت مخرج في جميع الكتب التسعة، إلا أن لفظة: "ونصحت". لم أجدها سوى فيما ذكرت.

(١) صحيح مسلم (٢/ ٨٨٧)؛ رقم: ١٢١٨. سنن أبي داود (٣/ ٢٨٦)؛ رقم: ١٩٠٥. سنن ابن ماجه (٤/ ٢٦١)؛ رقم: ٣٠٧٤.

المبحث السادس: وإذا استنصحك فانصح له

روى مسلم، وأحمد [١]، من طريق: العَلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ**» قِيلَ: مَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللهِ؟، قَالَ: «**إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللهَ فَسَمِّتْهُ** [٢]**، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدْهُ وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ**».

وفي لفظ لأحمد: «وَإِذَا **غَابَ أَنْ يَنْصَحَ لَهُ**».

ورواه الترمذي، والنسائي [٣]، من طريق: محمد بن موسى المخزومي، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة رضي الله عنه به، ولفظه: «**وَيَنْصَحُ لَهُ إِذَا غَابَ أَوْ شَهِدَ** ». وقال الترمذي بعده: "هذا حديث صحيح، ومحمد بن موسى المخزومي المديني ثقة".

وأصل الحديث في البخاري، وأبي داود، وابن ماجه [٤]، بألفاظ مختلفة ليس فيها موضع الشاهد.

---

(١) صحيح مسلم (٤/ ١٧٠٥)؛ رقم: ٢١٦٢. مسند أحمد (١٤/ ٤٣٩)؛ رقم: ٨٨٤٥. واللفظ الآخر: (١٤/ ٢٢)؛ رقم: ٨٢٧١.

(٢) التسميت هو الدعاء، وأصله الهيئة الحسنة، فكأنه يدعو للعاطس أن يرزقه الله هيئة حسنة، وهي قوله: يرحمك الله بعد أن يحمد الله. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٩٧)؛ مادة: "سمت"..

(٣) سنن الترمذي (٥/ ٨٠)؛ رقم: ٢٧٣٧. سنن النسائي (٤/ ٥٣)؛ رقم: ١٩٣٨.

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٧١)؛ رقم: ١٢٤٠. سنن أبي داود (٤/ ٣٠٧)؛ رقم: ٥٠٣٠. سنن ابن ماجه (١/ ٤٦١)؛ ١٤٣٥.

وروى البخاري تعليقًا مجزومًا به: وقال النبي ﷺ: «إِذَا **اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَنْصَحْ لَهُ**». ووصله ابن حجر في تعليق التعليق [١].

وله شاهد رواه أحمد [٢]، عن عبد الصمد، عن أبيه، عن عطاء بن السَّائب، قال: حدثني حَكِيم بن أبي يزيد، عن أبيه، قال: حدثني أبي: أن رسول الله ﷺ قال: « **دَعُوا النَّاسَ يُصِيبُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْهُ** ».

مداره على عطاء، عن حَكِيم، وعطاء فيه ضعف، وحَكِيم لم أجد له توثيقًا من معتبر، وقال ابن حَجَر: "والاختلاف فيه على عطاء وفيه لين لاختلاطه" [٣]. فيغني عنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه أحمد [٤]، من طريق: ابن لَهِيعَة، عن خالد بن أبي عِمْران، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ مِنَ الْمَعْرُوفِ سِتٌّ: يُشَمِّتُهُ [٥] إِذَا عَطَسَ، وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ، وَيَنْصَحُهُ إِذَا غَابَ، وَيَشْهَدُهُ وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيَتْبَعُهُ إِذَا مَاتَ**». وإسناده ضعيف لتفرد ابن لهيعة به [٦]، من حديث ابن عمر ، ويُغني عنه ما قبله.

---

(١) (٣/ ٢٥٤).

(٢) مسند أحمد (٢٤/ ١٩٣)؛ رقم: ١٥٤٥٥.

(٣) تغليق التعليق (٣/ ٢٥٤).

(٤) مسند أحمد (٩/ ٢٥٩)؛ رقم: ٥٣٥٧.

(٥) التشميت: الدعاء بالخير والبركة، وهو ما يُقال للعاطس، بعد أن يحمد الله، يُقال له: رحمك الله، وشمَّت وسمَّت بمعنى واحد. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٩٩)؛ مادة: "سمت"..

(٦) انظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٢٨٧).

وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب رحمه الله تعالى، رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والدارمي [1]، من طريق: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي بن أبي طالب رحمه الله تعالى، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ مِنَ الْمَعْرُوفِ سِتٌّ: يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيَشْهَدُهُ إِذَا تُوُفِّيَ، وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَيَنْصَحُ لَهُ بِالْغَيْبِ**».

قال الترمذي –بعده–: "هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ، وقد تكلم بعضهم في الحارث الأعور". والحارث الأعور ضعيف، وقد كذَّبه الشَّعْبي وأبو خَيْثَمَة [2].

(١) مسند أحمد (٢/ ٩٥– ٩٦)؛ رقم: ٦٧٣. سنن الترمذي (٥/ ٨٠)؛ رقم: ٢٧٦٣. سنن ابن ماجه (١/ ٤٦١)؛ رقم: ١٤٣٣. وليس فيه موضع الشاهد. سنن الدارمي (٣/ ١٧٢٠– ١٧٢١)؛ رقم: ٢٦٧٥.

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٥ / ٢٤٦ – ٢٤٩).

المبحث السابع: خير الكسب: كسب يد العامل إذا نصح

روى أحمد [١]، عن أبي عامر العَقَدي، عن محمد بن عمَّار كَشَاكِش، قال: سمعت سعيدًا المَقْبُري، يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**خَيْرُ الْكَسْبِ، كَسْبُ يَدِ الْعَامِلِ إِذَا نَصَحَ**».

ورواه أبو نُعَيم، والبيهقي [٢]، من طريق سعيد بن منصور، عن محمد بن عمَّار، به.

وهذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات رجال الشيخين، سوى محمد بن عمَّار، وهو ثقة، وثَّقه علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وقال ابن مَعِين: "لم يكن به بأس"، وقال أبو حاتم: "شيخ لا بأس به، يُكتب حديثه" [٣].

وتوثيق أحمد وابن المديني يدل على ضبطه وعدالته، **فالحديث صحيح**.

---

(١) مسند أحمد (١٤/ ١٣٦)؛ رقم: ٨٤١٢.

(٢) تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور، لأبي نعيم (ص: ٣٩)؛ رقم: ٤. شعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٤٤٢)؛ رقم: ١١٨٠.

(٣) العلل لعبد الله بن أحمد، رقم: (٥١٨١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٤٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤/ ٧٣٩).

المبحث الثامن: لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح

روى الترمذي، والدارمي [١]، من طريق: يزيد بن زُرَيْع، قال: حدثنا سعيد، عن قَتادة؛

ورواه أبو نعيم، والطبراني [٢]، من طريق: إسماعيل بن عمرو البجلي، عن مبارك بن فَضَالة، عن هشام بن حسَّان؛

كلاهما (قتادة وهشام) عن محمد بن سِيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا تُقَصُّ الرُّؤْيَا إِلَّا عَلَى عَالِمٍ أَوْ نَاصِحٍ**».

أما الإسناد الأول فصحيح رجاله رجال الشيخين، وقال الترمذي –بعده: "حديث حسن صحيح".

وأما الإسناد الثاني فضعيف، ولحال إسماعيل البَجَلي، فقد ضعفه ابن عَدِي والدارقطني [٣]، وكذلك مبارك بن فَضَالة، فهو مدلس ويسوّي، ولم أجد له روية عن هشام بن حسَّان غير هذه، ولم أجد من ذكره في شيوخه الذين روى عنهم [٤].

فالحديث بالإسناد الأول صحيح ثابت رجاله رجال الشيخين.

---

(١) سنن الترمذي (٤/ ٥٣٧)؛ رقم: ٢٢٨٠. سنن الدارمي (٢/ ١٣٦٤)؛ رقم: ٢١٩٣.

(٢) تاريخ أصبهان (٢/ ٢٧٦). المعجم الأوسط (٧/ ٢٠٣)؛ رقم: ٧٢٧٥.

(٣) لسان الميزان (٢/ ١٥٥)؛ رقم: ١٢١٣.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥١٩)؛ رقم: ٦٤٦٤.

المبحث التاسع: وحقت محبتي للمتناصحين فيَّ

روى عبد الله بن أحمد [١]، في زوائد المسند، وابن أبي أسامة، والشَّاشِي [٢] من طرق عن: حبيب بن أبي مرزوق، عن عطاء بن أبي رَبَاح، عن أبي مسلم الخَوْلاني، عن عُبَادة بن الصَّامت رضي الله عنه قال:

سمعت رسول الله ﷺ: يروي عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: «**حَقَّتْ مَحَبَّتِي عَلَى الْمُتَحَابِّينَ فِيَّ، يَعْنِي نَفْسَهُ وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَنَاصِحِينَ فِيَّ وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي عَلَى الْمُتَزَاوِرِينَ فِيَّ، وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي عَلَى الْمُتَبَاذِلِينَ فِيَّ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ يَغْبِطُهُمْ** [٣] **بِمَكَانِهِمُ النَّبِيُّونَ وَالصِّدِّيقُونَ**».

وهذا الحديث صحيح، وصححه الضِّياء المقدسي.

---

(١) تُعامل زوائد عبد الله بن أحمد التي في المسند معاملة المسند لذلك عُدت من الكتب التسعة.

(٢) مسند أحمد (٣٧/ ٤٤٥)؛ رقم: ٢٢٧٨٢. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٢/ ٩٩١- ٩٩٢)؛ رقم: ١١٠٨. ومسند الشاشي (٣/ ١٥٩)؛ رقم: ١٢٣٦- ١٢٣٧. والضياء المقدسي في المختارة (٨/ ٣١٢)؛ رقم: ٣٧٥.

(٣) الغِبطة: قال ابن الأثير: " الغَبْط: حسد خاص. يقال: غبطت الرجل أغبطه غبطا، إذا اشتهيت أن يكون لك مثل ما له، وأن يدوم عليه ما هو فيه. وحسدته أحسده حسدا، إذا اشتهيت أن يكون لك ما له، وأن يزول عنه ما هو فيه" فالفرق بين الغبطة والحسد: أن الحسد يكون مع تمني زوال النعمة عن الغير وهي المذمومة. وأما الغبطة فلا تضر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٤٠)؛ مادة: "غبط".

المبحث العاشر: مناصحة ولي الأمر

روى أحمد [١]، عن أبي المغيرة، عن مَعَان بن رِفَاعة، قال: حدثني عبد الوهاب بن بُخْت المكي، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ قال: « **ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ** [٢] **عَلَيْهِنَّ صَدْرُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ أُولِي الْأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**».

وفي إسناده مَعَان بن رِفَاعة، وهو مختلف فيه وأكثر النُّقاد على تليينه، ولكن وثقه ابن المديني، ودُحَيم، وقال أحمد: "لم يكن به بأس" [٣].

ورواه أبو عمرو ابن حَكِيم المديني [٤]: عن محمد بن مسلم بن وَارَة حدثني محمد بن موسى بن أَعْيَن حدثنا أبي عن خالد بن أبي يزيد عن عبد الوهاب بن بُخْت عن محمد بن عَجْلان عن أنس بن مالك رضي الله عنه به.

فجعل بين عبد الوهاب وأنس، محمد بن عَجْلان.

ومحمد بن موسى بن أَعْيَن صدوق [٥]. وقد توبع، فرواه أبو عمرو المديني كذلك عن أبي بكر أحمد بن القاسم بن عَطِيَّة بالرَّي، عن المُعَافَى بن سليمان وسعيد بن حَفْص بن عمرو، كلاهما عن موسى بن أَعْيَن به.

---

(١) مسند أحمد (٢١/ ٦٠)؛ رقم: ١٣٣٤٩.

(٢) قال ابن الأثير: "هو من الإغلال: الخيانة في كل شيء. ويروى «يغل» بفتح الياء، من الغل وهو الحقد والشحناء: أي لا يدخله حقد يزيله عن الحق. وروي «يغل» بالتخفيف، من الوغول: الدخول في الشر. والمعنى أن هذه الخلال الثلاث تُستصلح بها القلوب، فمن تمسك بها طهر قلبه من الخيانة والدغل والشر". النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٨١)؛ مادة: "غلل".

(٣) تاريخ الإسلام (٤/ ٢١٨)؛ رقم: ٣٦٨. وبحر الدم (ص: ١٥٢)؛ رقم: ١٠٠٧.

(٤) حديث نضر الله امرءًا، لأبي عمرو ابن حكيم المديني (ص: ٤٧)؛ رقم: ٣٦.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٩)؛ رقم: ٦٣٣٤.

وأحمد بن القاسم ثقة، والمُعَافى وسعيد صدوقان [١].

ورواه الطبراني، وتَمَّام [٢]، من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أَسْلم، عن أبيه، عن أنس به.

وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أَسْلم، وهو ضعيف [٣].

ورواه أبو عمرو ابن الحَكيم المديني، والطبراني [٤]، من طريق: عبد الجبار بن عاصم، ثنا هاني بن عبد الرحمن بن أبي عَبْلَة، عن إبراهيم بن أبي عَبْلة، عن عُقْبَة بن وَسَّاج، عن أنس بن مالك، به.

وفيه هانئ بن عبد الرحمن، ذكره ابن حِبَّان في الثقات، ولم أجد من وثقه، بل ذكر الحافظ ابن حَجَر أنه: ضعيف جدًا" [٥].

ولكن الحديث الأول إسناده **صحيح**.

وله شواهد عن عدد من الصحابة !، ومنها: **حديث زيد بن ثابت:** رواه أحمد، وابن ماجه، والدَّارمي [٦]، من طريق: شُعبة، حدثنا عمر بن سليمان،

---

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٢٧٥)؛ رقم: ٥٥. وتقريب التهذيب (ص: ٢٣٤)؛ رقم: ٢٢٨٥. و(ص: ٥٣٧)؛ رقم: ٦٧٤٤.

(٢) المعجم الأوسط (٩/ ١٧٠)؛ رقم: ٩٤٤٤. فوائد تمام (١/ ١٦)؛ رقم: ٩.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠)؛ رقم: ٣٨٦٥.

(٤) مسند الشاميين (١/ ٧١)؛ رقم: ٨٧. حديث نضر الله امرءًا، لأبي عمرو ابن حكيم المديني (ص: ٥٠)؛ رقم: ٤٠.

(٥) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٤٧). وتحفة اللبيب بمن تكلم فيه الحافظ ابن حجر في غير التقريب (٢/ ٤٤٩)؛ رقم: ١٢٩٨.

(٦) مسند أحمد (٣٥/ ٤٦٧)؛ رقم: ٢١٥٩٠، وسنن ابن ماجه (٢/ ١٣٧٥)؛ رقم: ٤١٠٥، وسنن الدارمي (١/ ٣٠٢)؛ رقم: ٢٣٥.

من ولد عمر بن الخطاب رحمه الله تعالى، عن عبد الرحمن بن أَبَان بن عثمان، عن أبيه، أَبَان بن عثمان؛

ورواه ابن ماجه (١)، عن علي بن محمد، قالا: حدثنا محمد بن فُضَيل قال: حدثنا ليث بن أبي سُلَيم، عن يحيى بن عَبَّاد بن شَيبان أبي هُبَيْرة الأنصاري، عن أبيه عَبَّاد بن شَيبان رحمه الله تعالى؛

ورواه الطبراني (٢)، حدثنا إسحاق بن داود الصَّوَّاف التّسْتُري، ثنا أبو الأشْعَث أحمد بن المِقدام، ثنا ميمون بن زيد، ثنا ليث بن أبي سُليم، عن محمد بن وَهْب، عن أبيه؛

ورواه الطبراني (٣)، حدثنا محمد بن راشد الأصبهاني، ثنا موسى بن عامر أبو عامر، ثنا عِرَاك بن خالد بن يزيد، عن إبراهيم بن أبي عَبْلة، عن محمد بن عَجْلان، عن أبيه،

كلهم: (أبان بن عثمان، وعباد بن شيبان رحمه الله تعالى، ووهب، وعجلان) عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنُّصْحُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ**».

وهذا الحديث صحيح، فالإسناد الأول من طريق أَبان بن عثمان رجاله ثقات، وإسناده متصل، وبقية الطرق لا تخلوا من ضعف، ويغني عنها الإسناد الأول.

---

(١) سنن ابن ماجه (١/ ٨٤)؛ رقم: ٢٣٠.

(٢) المعجم الكبير (٥/ ١٥٤)؛ رقم: ٤٠٢٥.

(٣) المعجم الأوسط (٧/ ٢٠١- ٢٠٢)؛ رقم: ٧٢٧١.

من حديث عبد الله بن مسعود:

رواه الترمذي [١]، عن ابن أبي عمر؛ ورواه الحُمَيدي [٢]؛ كلاهما: عن سفيان، عن عبد الملك بن عُمَير، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود؛

ورواه ابن أبي عاصم، وأبو يعلى الأصبهاني [٣]، ثنا عبد الله بن محمد بن سالم، ثنا عُبَيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن الحارث العَكَلي، عن إبراهيم، عن الأسود؛

ورواه أبو نُعَيم [٤]، حدثنا عبد الله بن محمد، ثنا عمر بن أحمد بن إسحاق الأهوازي، ثنا عبيد الله بن معاذ، ثنا أبي، عن محمد بن طلحة، عن زُبَيْد بن الحارث، عن مُرَّة بن شراحيل،

كلهم: (عبد الرحمن بن عبد الله، والأسود، ومُرَّة) عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «**ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ العَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**».

أما الإسناد الأول، ففيه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وهو ثقة، إلا أنهم اختلفوا في سماعه من أبيه، فقيل: لم يسمع مطلقًا، وقيل سمع أحاديث قليلة، ذكرها بعض العلماء وليس هذا منها [٥].

---

(١) سنن الترمذي (٥/ ٣٣- ٣٤)؛ رقم: ٢٦٥٧- ٢٦٥٨.

(٢) مسند الحميدي (١/ ٢٠٠)؛ رقم: ٨٨.

(٣) السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥١٧)؛ رقم: ١٠٨٦. ومعجم أبي يعلى الأصبهاني (ص: ١٨٩)؛ رقم: ٢١٩.

(٤) تاريخ أصبهان (٢/ ٥١).

(٥) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٣٩)؛ رقم: ٣٨٧٧. وتعريف أهل التقديس (ص: ٤٠).

وأما الإسناد الثاني ففيه القاسم بن وليد الهمْداني، وهو صدوق يُغرب، والبقية بين صدوق وثقة.

وأما الإسناد الثالث ففيه: محمد بن طلحة بن مُصَرِّف، وهو من رجال الشيخين، إلا أنه صدوق له أوهام. وفيه عمر بن أحمد الأهوازي لم أهتد إليه.

فالحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه حسن لغيره، بمجموع طرقه، وبشواهده.

من حديث جبير بن مطعم:

وله شاهد رواه محمد بن إسحاق، واختُلف عليه فيه؛

فرواه أحمد، والبزار [1]، عن يوسف بن موسى، كلاهما، عن يعلى بن عُبَيد، قال: حدثنا محمد يعني ابن إسحاق، عن الزهري، عن محمد بن جُبَير بن مُطْعِم، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «**ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنَّصِيحَةُ لِوُلَاةِ الْمُسْلِمِينَ وجَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**».

ورواه ابن ماجه وابن أبي عاصم [2]، من طريق: عبد الله بن نُمَيْر، عن محمد بن إسحاق، عن عبد السلام، عن الزهري، عن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه

(١) مسند أحمد (٢٧/ ٣٠٠)؛ رقم: ١٦٧٣٨. مسند البزار (٨/ ٣٤٠)؛ رقم: ٣٤١٦.

(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ١٠١٥)؛ رقم: ٢٠٥٦. السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥١٦)؛ رقم: ١٠٨٥.

ورواه أحمد [١]، عن يعلى بن عُبَيد، عن ابن إسحاق؛ قال: حدثني عمرو بن أبي عمرو مولى المُطَّلب، عن عبد الرحمن بن الحُويرث، عن محمد بن جُبَير بن مُطْعِم، عن أبيه.

وتابعه عن عمرو، إسماعيل بن جعف، فرواه الدارمي [٢]، أخبرنا سليمان بن داود الزهراني، أنبأنا إسماعيل هو ابن جعفر، حدثنا عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الرحمن بن الحويرث، عن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه، به.

أما الإسناد الأول فقد عنعن فيه ابن إسحاق، وهو صدوق يدلس عن الضعفاء لا يُقبل من روايته إلا ما قال حدثنا أو سمعت [٣]، وقد رواه مرة وبيَّن فيه الواسطة بينه وبين الزهري، وهو عبد السلام بن أبي الجنوب، وهو ضعيف [٤].

وأما الإسناد الثاني فقد صرح فيه ابن إسحاق بالسماع، إلا أن فيه عبد الرحمن بن الحويرث، وهو ابن معاوية أبو الحويرث، ضعفه الأئمة [٥].

فالحديث من طريق جبير بن مطعم ضعيف، إلا أنه يتقوى بشواهده فيكون حسنًا لغيره، ذلك أن جميع الأحاديث تنص على أن النبي ﷺ قالها في خطبة على ملأ من الناس.

---

(١) مسند أحمد (٢٧/ ٣٠٠)؛ رقم: ١٦٧٣٨.

(٢) سنن الدارمي (١/ ٣٠١)؛ رقم: ٢٣٣.

(٣) تعريف أهل التقديس (ص: ٥١).

(٤) تاريخ الإسلام (٣/ ٩١٦)؛ رقم: ٢٧٣. وتهذيب الكمال (١٨/ ٦٣)؛ رقم: ٣٤١٦.

(٥) تاريخ الإسلام (٣/ ٤٥٣)؛ رقم: ٢٠٦.

من حديث معاذ بن جبل:

رواه ابن أبي عاصم [١]، ثنا هشام بن عمار، حدثنا عمرو بن واقِد، عن يونس بن مَيْسَرة بن حَلْبَس، عن أبي إدريس، عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ: « **ثَلَاثَةٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنَّصِيحَةُ لِوُلَاةِ الْأَمْرِ، وَالِاعْتِصَامُ بِالْجَمَاعَةِ** ».

وهذا الإسناد ضعيف جدًا، فيه عمرو بن واقد وهو متروك [٢].

الخلاصة: ثبت الحديث بأسانيد صحيحة من حديث: **أنس بن مالك وزيد بن ثابت** ، وثبت بإسناد حسن لغيره من طريق: عبدالله بن مسعود، وجبير من مطعم .

(١) السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥١٨)؛ رقم: ١٠٨٨.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٨)؛ رقم: ٥١٣٢.

المبحث الحادي عشر: وأن تنصحوا لمن ولاه الله أمركم

رواه مالك، ومن طريقه: البخاري في الأدب المفرد[١]؛ ورواه أحمد [٢]: من طريق: حمَّاد بن سَلَمة، وخالد الواسطي؛ ورواه مسلم [٣] من طريق: جَرير؛ كلهم: (مالك، وحماد، وخالد، وجَرير) عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رحمه الله تعالى، أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا: يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ**».

وعند مسلم لم يذكر الثالثة، وهي موضع الشاهد.

وهذا الحديث صحيح، وقد تقدم الكلام عن سُهَيْل بن أبي صالح، في المبحث الأول.

وقد روي الحديث عن غير أبي هريرة، وليس فيه موضع الشاهد.

---

(١) موطأ مالك (٢/ ٩٩٠). الأدب المفرد (ص: ١٥٨)؛ رقم: ٤٤٢.

(٢) مسند أحمد (١٤/ ٧٨- ٧٩)؛ رقم: ٨٣٣٤. و(١٤/ ٣٩٩- ٤٠٠)؛ رقم: ٨٧٩٩.

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٣٤٠)؛ رقم: ١٧١٥.

المبحث الثاني عشر: اللهم اصحبنا بنصح

روى أحمد، والترمذي، والنسائي [١]، من طرق عن شُعبة، عن عبد الله بن بِشْر الخَثْعمي، عن أبي زُرْعَة بن عمرو بن جَرير، عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ إذا سافر فركب راحلته، قال بإصبعه – ومد شعبة إصبعه – قال: « **اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ، اللَّهُمَّ اصْحَبْنَا بِنُصْحِكَ، وَاقْلِبْنَا بِذِمَّةٍ، اللَّهُمَّ ازْوِ** [٢] **لَنَا الأَرْضَ، وَهَوِّنْ عَلَيْنَا السَّفَرَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ** [٣] **السَّفَرِ، وَكَآبَةِ المُنْقَلَبِ** [٤]».

وعند أحمد: «**اللهم اصحبنا بنصح**». وليس عند النسائي: "اصحبنا بنصحك".

قال الترمذي بعده: "هذا حديث حسن غريب من حديث أبي هريرة".

ورواه المَحَامِلي، والحاكم [٥]، من طريق: إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، ثنا عبد الجبار بن العباس، عن عُمَير بن عبد الله، عن أبي زُرْعة، عن أبي هريرة رحمه الله تعالى، عن النبي ﷺ، وفيه: « **اللَّهُمَّ اصْحَبْنَا بِصُحْبَةٍ**».

---

(١) مسند أحمد (١٥/ ١١١)؛ رقم: ٩٢٠٥. سنن الترمذي (٥/ ٤٩٧)؛ رقم: ٣٤٣٨. سنن النسائي (٨/ ٢٧٣)؛ رقم: ٥٥٠١.

(٢) ازوِ لنا الأرض أي: قرِّبها لنا واجمعنا بها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٢٠)؛ مادة: "زوى".

(٣) وعثاء السفر: شدته ومشقته، وأصل الوعث هو: الرمل، وذلك أن السير في الرمل شاق ومتعب وشديد على صاحبه. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٠٦)؛ مادة: "وعث".

(٤) قال ابن الأثير: "أي الانقلاب من السفر، والعود إلى الوطن، يعني أنه يعود إلى بيته فيرى فيه ما يحزنه. والانقلاب: الرجوع مطلقا". النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٩٤)؛ مادة: "قلب".

(٥) الدعاء للمحاملي (ص: ٦٩)؛ رقم: ٢٧. والمستدرك على الصحيحين (٢/ ١٠٩)؛ رقم: ٢٤٨٤.

أما الإسناد الأول فهو حسن، لحال عبد الله بن بِشر الخَثْعَمي فهو: صدوق [1]، وبقية رجاله ثقات.

وأما الإسناد الثاني: ففيه عُمَير بن عبد الله، وهو ثقة ممن عاصر صغار التابعين، وأبو زرعة من أواسطهم، ولعل بينه وبين أبي زُرْعة والده عبد الله بن بِشر المتقدم في الإسناد السابق، فيكون راجعًا إلى الإسناد الأول. **فالحديث حسن.**

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٧)؛ رقم: ٣٢٢٧.

المبحث الثالث عشر: من أراد أن ينصح لذي سلطان

روى أحمد [١]، عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحَجَّاج؛

وروى أبو عُبيد القاسم بن سلَّام [٢]، وابن أبي عاصم [٣]، من طريق: بَقيَّة بن الوليد؛

كلاهما (أبو المغيرة، وبَقِيَّة) عن صفوان بن عمرو، عن شُرَيح بن عُبيد الحضرمي، عن عِياض بن غُنْمٍ رحمه الله تعالى، عن النبي ﷺ أنه قال: « **مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ بِأَمْرٍ، فَلَا يُبْدِ لَهُ عَلَانِيَةً، وَلَكِنْ لِيَأْخُذْ بِيَدِهِ، فَيَخْلُوَ بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ، وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ لَهُ**».

وصرح بَقِيَّة بالسماع، وهو متابَع من أبي المغيرة وهو: ثقة.

وشُرَيْح بن عُبيد تابعيٌّ ثقة، وهو من أواسط التابعين، وعِياض بن غُنْمٍ رضي الله عنه توفي سنة ٢٠هـ [٤]، فمن المستبعد سماعه منه [٥].

وقد رواه ابن أبي عاصم [٦]، عن محمد بن عَوْف، حدثنا محمد بن إسماعيل بن عَيَّاش، حدثنا أبي، عن ضَمْضَمْ بن زُرْعَة، عن شُريح بن عُبيد، قال: قال جُبير بن نُفَيْر، عن عِياض بن غُنْمٍ به.

---

(١) مسند أحمد (٢٤/ ٤٨ – ٤٩)؛ رقم: ١٥٣٣٣.

(٢) الأموال لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ص: ٥٤)؛ رقم: ١١٣.

(٣) السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥٢١)؛ رقم: ١٠٩٦.

(٤) سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٥٤).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ٢٢٩).

(٦) السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥٢٢)؛ رقم: ١٠٩٧.

وهذا الإسناد ضعيف، فمحمد بن إسماعيل بن عيَّاش ضعيف، وفي روايته عن أبيه كلام، وأبوه صدوق في روايته عن أهل بلده، وضَمْضَمْ حِمْصِيٌّ، وهو صدوق يهم كذلك [١].

فالصحيح عن شُريح رواية الثقات، من غير ذكر جُبير بن نُفير.

إلا أنه ورد بأسانيد صحيحة عن جُبير بن نُفير، من غير رواية شُريح، ولعل شُريح سمعها منه أو من غيره فأرسلها.

فرواه البخاري –في التاريخ الكبير– [٢]؛

ورواه الطبراني [٣]، الحاكم [٤]، عن عمرو بن إسحاق بن زِبْرِيق؛

ورواه الطبراني [٥]، عن عُمَارة بن وَثِيمَة المصري، وعبد الرحمن بن معاوية العُتْبِي؛

أربعتهم: (البخاري، وعمرو، وعمارة، وعبد الرحمن) عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زِبْرِيق الحمصي، ثنا عمرو بن الحارث؛

ورواه ابن أبي عاصم [٦]، عن محمد بن عَوف، ثنا عبد الحميد بن إبراهيم؛

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٠٩)؛ رقم: ٤٦٦، و(ص: ٢٨٠)؛ رقم: ٢٩٩٢، و(ص: ٤٦٨)؛ رقم: ٥٧٣٥.

(٢) (٧/ ١٨)؛ رقم: ٨٤.

(٣) المعجم الكبير (١٧/ ٣٦٧)؛ رقم: ١٠٠٧، ومسند الشاميين (٣/ ٩٩)؛ رقم: ١٨٧٤.

(٤) المستدرك على الصحيحين (٣/ ٣٢٩)؛ رقم: ٥٢٦٩.

(٥) المعجم الكبير (١٧/ ٣٦٧)؛ رقم: ١٠٠٧، ومسند الشاميين (٣/ ٩٩)؛ رقم: ١٨٧٤.

(٦) السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥٢٢)؛ رقم: ١٠٩٨. والآحاد والمثاني (٢/ ١٥٤)؛ رقم: ٨٧٦.

كلاهما (عمرو بن الحارث، وعبد الحميد بن إبراهيم) عن عبد الله بن سالم، عن الزُّبَيْدي، حدثني الفُضَيْل بن فَضَالة، يرده إلى ابن عائذ، يرده ابن عائذ إلى جُبَيْر بن نُفَيْر، عن عِياض بن غُنْم.

فمدار الإسناد الأول على: إسحاق بن إبراهيم عن عمرو بن الحارث، وإسحاق بن إبراهيم قد اختلف فيه النُّقاد، فقال أبو حاتم الرازي: "سمعت يحيى بن معين وأثنى على إسحاق بن زِبْرِيق خيرًا، وقال: الفتى لا بأس به، ولكنهم يحسدونه". وقال أبو حاتم: "شيخ". وقال قال أبو داود: "ليس بشيء". النسائي: "ليس بثقة". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حَجر: "صدوق يَهِم كثيرًا، وأطلق عليه محمد بن عَوف أنه يكذب" (١).

فأقل أحواله أنه شيخ صدوق صالح للحديث.

وعمرو بن الحارث هو: ابن الضَّحَّاك الحمصي، ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "مستقيم الحديث". مما يدُّ على أنه عرف حاله، فتوثيقه معتبر، وقال ابن حَجَر: "مقبول" (٢).

والإسناد الثاني مداره على محمد بن عَوف عن عبد الحميد بن إبراهيم.

ومحمد بن عَوف: ثقة حافظ، وعبد الحميد: سيء الحفظ، وكانت أحاديثه عن شيخه من كِتاب، وكانوا يُلقِّنونه، فيتلقَّن، ولذلك فروايته ضعيفة، ولكنه يصلح متابعة لعمرو بن الحارث.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٩)؛ رقم: ٧١١، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (٨/ ١٠٩)؛ رقم: ٦١١. تاريخ الإسلام (٥/ ٧٨٨)؛ رقم: ٥٢. ولسان الميزان (٩/ ٢٥٦)؛ رقم: ١٢١. وتقريب التهذيب (ص: ٩٩)؛ رقم: ٣٣٠.

(٢) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٨٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٤١٩)؛ رقم: ٥٠٠١.

وأما عبد الله بن سالم، ومحمد بن الوليد الزُّبَيْدي فهما ثقتان.

وكذلك فضيل بن فضالة هو: الهَوْزَني، تابعي، يروي عن عبد الله بن بُسْر رحمه الله تعالى، قال الذهبي: "ثقة". قال ابن حجر: "مقبول". أي: حيث يُتابع وإلا فليِّن الحديث، وذلك أني لم أجد من وثَّقه، سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات، والراوي عنه: محمد بن الوليد الزُّبَيْدي، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: "كان لا يأخذ إلا عن الثقات". (١). فهو ثقة إن شاء الله.

وابن عائذ وجبير بن نفير ثقتان.

والحديث صححه الحاكم، فقال: "هذا حديث صحيح ولم يخرجاه". تعقبه الذهبي بقوله: "ابن زُرَيْق واه". ولكنه متابع.

وقال الهيثمي عن إسناد شُرَيح: "رواه أحمد، ورجاله ثقات إلا أني لم أجد لشُرَيح من عياض وهشام سماعًا وإن كان تابعيًا" (٢).

وقال عن حديث جُبَير بن نُفَير: "رجاله ثقات، وإسناده متصل"(٣). وصححه الألباني.

وله شاهد من أقوال الصحابة، فقد روى أحمد (٤)، من طريق سعيد بن جَهْمَان أن عبد الله بن أبي أَوْفى رضي الله عنه قال له: ما فعل والدك؟ قال: قلت:

---

(١) الثقات لابن حبان (٥/ ٢٩٥)، وتاريخ الإسلام (٣/ ١٣٨)؛ رقم: ٢٠٩. وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣٠٤)؛ رقم: ٤٧٦٨. تقريب التهذيب (ص: ٤٤٨)؛ رقم: ٥٤٣٠.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ٢٢٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) مسند أحمد (٣٢/ ١٥٧)؛ رقم: ١٩٤١٥.

قتلته الأزارِقَة [1]، قال ابن أبي أوفى: لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله ﷺ: **أنهم كلاب النار**. قال: قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها؟ قال: بل الخوارج كلها. قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس، ويفعل بهم. قال: فتناول يدي فغمزها بيده غمزة شديدة، ثم قال: وَيْحَك يا ابن جَهَمَان عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك، فأته في بيته، فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك، وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه".

فالحديث يرتقي بمجموع طرقه وشاهده إلى التحسين، فهو حسن لغيره.

(١) فرقة مبتدعة من الخوارج الذين كفَّروا الصحابة وقاتلوهم، من أتباع نافع بن الأزرق من أهل البصرة. انظر: الملل والنحل (١/ ١١٨).

المبحث الرابع عشر: حديث: وأتبع نصيحتك

رواه الطيالسي، وأحمد، والترمذي [١]، من طريق: أبي فَضَالة الفرج بن فَضَالة، عن أبي سعيد الحمصي، أن أبا هريرة، قال: دعاء حفظته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أدعه: « **اللهُمَّ اجْعَلْنِي أُعْظِمُ شُكْرَكَ، وَأُكْثِرُ ذِكْرَكَ، وَأَتْبَعُ نَصِيحَتَكَ، وَأَحْفَظُ وَصِيَّتَكَ** ».

وأبو سعيد، أو أبو سعد الخير الحمصي له صحبة رضي الله عنه[٢]، ولكن الراوي عنه وهو: فرج بن فَضَالة، ضعيف، وقد اختُلف فيه فضعفه جماعة ضعفًا شديدًا في غير الشاميين، وهو في الجملة ليس بالقوي [٣]، وقد تفرد بهذا الحديث، ولذلك قال الترمذي بعده: "هذا حديث غريب". **فالحديث ضعيف** [٤].

---

(١) مسند الطيالسي (٤/ ٢٨٣)؛ رقم: ٢٦٧٦. ومسند أحمد (١٣/ ٤٦٥)؛ رقم: ٨١٠٠. و (١٦/ ١٤٦)؛ رقم: ١٠١٧٧، وسنن الترمذي (٥/ ٥٥٧)؛ رقم: ٣٦٠٤ (م٢) ط: بشار.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٤٣)؛ رقم: ١٠٠٠٥.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣/ ١٥٦)؛ رقم: ٤٧١٤.

(٤) ورواه ابن بشران بإسناد لم أهتد لأكثر رواته، انظر: الأمالي لابن بشران (ص: ٢٧١)؛ رقم: ٦٢٤.

المبحث الخامس عشر: أحب ما تعبدني به عبدي: النصح لي

رواه ابن المبارك، ومن طريقه أحمد [١]؛ ورواه الطبراني والبيهقي [٢]، من طريق: سعيد بن أبي مريم؛ كلاهما (ابن المبارك، وسعيد) عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زُحَر؛ ورواه الطبراني [٣]: عن جعفر بن محمد الفِرْيَابي، ثنا هشام بن عَمَّار، ثنا صَدَقة بن خالد، ثنا عثمان بن أبي العاتِكَة؛ كلاهما (عبيد الله بن زُحَر، وعثمان بن أبي العَاتِكَة) عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أُمَامة، عن النبي ﷺ قال: « **قَالَ اللهُ ﷻ: " أَحَبُّ مَا تَعَبَّدَنِي بِهِ عَبْدِي إِلَيَّ: النُّصْحُ لِي** ».

ولفظ عثمان: «**وأَحَبُّ عِبَادَة عَبْدِي إِليَّ النَّصِيحَةُ**».

أما الإسناد الأول فهو باطل، ونسخة عبيد الله بن زُحَر، عن علي بن يزيد باطلة، وضعيفة جدًا [٤].

وكذلك الإسناد الثاني، فعثمان بن أبي العَاتِكَة ضعيف في روايته عن علي بن يزيد، وعليّ بن يزيد منكر الحديث [٥].

فالإسناد منكر.

---

(١) الزهد لابن المبارك (ص: ٧٦)؛ رقم: ٢٠٤. ومسند أحمد (٣٦/ ٥٢٩)؛ رقم: ٢٢١٩١

(٢) المعجم الكبير (٨/ ٢٠٦)؛ رقم: ٧٨٣٣. والزهد الكبير (ص: ٢٧٣)؛ رقم: ٧٠٢

(٣) المعجم الكبير (٨/ ٢٢١)؛ رقم: ٧٨٨٠.

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٦ / ٣٠١)؛ برقم: ٢٤٧٠ والضعفاء الصغير (ص: ٤٦٤)؛ رقم: ٢٥٥. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٣١٥). والمجروحين لابن حبان (٢ / ٢٩)؛ رقم ٦٠٣.

(٥) تهذيب الكمال (١٩/ ٣٩٧)؛ رقم: ٣٨٢٧.

المبحث السادس عشر: وإن غاب عنها نصحته

رواه ابن ماجه والطبراني [1]، من طريق: صَدَقة بن خالد عن عثمان بن أبي العاتِكَة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أُمامة، عن النبي ﷺ، أنه كان يقول: «**مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ تَقْوَى اللَّهِ، خَيْرًا لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ، إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتْهُ، وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبَرَّتْهُ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ**».

وهذا الإسناد منكر كسابقه، لحال عثمان بن أبي العَاتِكَة، وعلي بن يزيد الأَلْهَاني، كما تقدم في الحديث السابق.

(١) سنن ابن ماجه (١/ ٥٩٦)؛ رقم: ١٨٥٧. والمعجم الكبير للطبراني (٨/ ٢٢٢)؛ رقم: ٧٨٨١.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، تم المقصود بحمد الله وحده، من جمع الأحاديث المتعلقة بالنصيحة في الكتب التسعة، وتبين أن الثابت منها – صحيحًا أو حسنًا– عدده ثلاثة عشر حديثًا، وثلاثة أحاديث ضعيفة، وما ذلك إلا لأهمية النصيحة ومكانتها في الشرع، وهذا في جذر: "نصح". وإلا فما دلَّ على النصيحة بمعناها دون لفظها فهو كثير، بل هو الدين كله إذ يشمل كل أمر ونهي كما تقدم.

وأسأل الله التوفيق والسداد والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

١- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، تحقيق: د. باسم الجوابرة.

٢- الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، دار خضر، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، تحقيق: د. عبد الملك الدهيش.

٣- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض.

٤- أمالي ابن بشران، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، تحقيق: عادل العزازي.

٥- الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، دار الفكر، بيروت، تحقيق: خليل محمد هراس.

٦- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لابن أبي أسامة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، تحقيق: د. حسين الباكري.

٧- تاريخ أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م، تحقيق: سيد كسروي حسن.

٨- تاريخ الإسلام، للذهبي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م، تحقيق: بشار عواد معروف.

٩- التاريخ الصغير للبخاري، دار المعرفة بيروت، فهرسة: يوسف المرعشي.

١٠- التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، الدكن، إشراف: محمد عبد المعيد خان.

١١- تاريخ دمشق، لابن عساكر، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: عمرو العمروي.

١٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، دار طيبة، تحقيق: نظر الفريابي.

١٣- تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور، لأبي نعيم الأصبهاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: عبدالله الجديع.

١٤- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: د. عاصم القريوتي.

١٥- تعظيم قدر الصلاة، لمحمد المروزي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ. تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي.

١٦- تغليق التعليق، لابن حجر، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: سعيد القزقي.

١٧- تقريب التهذيب لابن حجر، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م تحقيق: محمد عوامة.

١٨- تهذيب التهذيب، لابن حجر، دار المعارف الهندية، ط١، ١٣٢٦هـ.

١٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٩٩هـ، ١٩٨٠م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

٢٠- الثقات، لابن حبان، وزارة المعارف، الهند، إشراف: محمد عبد المعيد خان، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢١- جامع العلوم والحكم، لابن رجب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس.

٢٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م، تحقيق: المعلمي.

٢٣- الجهاد لابن المبارك، الدار التونسية، ١٩٧٢م، تحقيق: د. نزيه حماد.

٢٤- حديث: نضَّر الله امرءًا، لابن حكيم المديني، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، تحقيق: بدر البدر.

٢٥- الدراري المضية شرح الدرر البهية، للشوكاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٦- الدعاء للمحاملي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم.

٢٧- الزهد الكبير للبيهقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

٢٨- الزهد والرقائق لابن المبارك، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٩- السنة لابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

٣٠- سنن ابن ماجه، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٣١- سنن أبي داود السجستاني، المكتبة العصرية، بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣٢- سنن الترمذي، البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون.

٣٣- سنن الدارمي، دار المغني، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ. تحقيق: حسين الداراني.

٣٤- السنن الكبرى للنسائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

٣٥- سنن النسائي، دار المطبوعات العربية، ط٢، ١٩٨٦م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٣٦- سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط.

٣٧- شعب الإيمان للبيهقي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م تحقيق: مختار الندوي.

٣٨- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

٣٩- صحيح ابن خزيمة، المكتبة الإسلامي، بيروت، تحقيق: محمد الأعظمي.

٤٠- صحيح البخاري، دار طوق النجاة (مصورة السلطانية) ط١، ١٤٢٢هـ اعتناء: زهير الناصر.

٤١- صحيح مسلم، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٢- صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.

٤٣- الضعفاء الصغير، للبخاري، مكتبة ابن عباس، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، تحقيق: أحمد بن أبي العينين.

٤٤- الضعفاء والمتروكون للنسائي، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٤٥- العلل لعبد الله بن أحمد، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ، تحقيق: وصي الله عباس.

٤٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ. إشراف: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٧- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة.

٤٨- لسان الميزان، لابن حجر، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٤٩- المجروحين لابن حبان، دار الوعي، حلب، محمود إبراهيم زيد.

٥٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، تحقيق: حسام الدين القدسي.

٥١- المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، تحقيقٌ: مصطفى عبد القادر عطا.

٥٢- مسند أبي يعلى الموصلى، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: حسين سليم أسد.

٥٣- مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون.

٥٤- مسند البزار، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨م إلى ٢٠٠٩م متفرقة، تحقيق: محفوظ الرحمن، وعادل سعد.

٥٥- مسند الحميدي، دار السقا، دمشق، ط١، ١٩٩٦م، تحقيق: حسين الداراني.

٥٦- مسند الشاشي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله.

٥٧- مسند الشاميين للطبراني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: حمدي السلفي.

٥٨- مسند الطيالسي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: محمد التركي.

٥٩- مصنف ابن أبي شيبة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

٦٠- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر، دار العاصمة السعودية، تحقيق: مجموعة رسائل علمية، إشراف: سعد الشثري.

٦١- معجم أبي يعلى الموصلي، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط١، ١٤٠٧هـ تقيق: إرشاد الحق الأثري.

٦٢- المعجم الأوسط للطبراني، دار الحرمين، القاهرة، تحقيٌ: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني.

٦٣- المعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤، تحقيق: حمدي السلفي.

٦٤- مقاييس اللغة لابن فارس، دار الفكر، ١٣٩٩هـ تحقيق: عبد السلام هارون.

٦٥- الملل والنحل للشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)؛ الناشر: مؤسسة الحلبي.

٦٦- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢.

٦٧- موطأ مالك بن أنس، مؤسسة زايد النهيان، أبو ظبي، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

٦٨- نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، دار الكتب السلفية، مصر، تحقيق: شرف حجازي.

٦٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي.

الفهرس

الملخص ١٩٧
المقدمة ٢٠٢
أهمية البحث وأهدافه: ٢٠٢
أسباب اختيار الموضوع: ٢٠٣
الدراسات السابقة: ٢٠٣
خطة البحث: ٢٠٥
منهج البحث: ٢٠٦
تمهيد ٢٠٨
المبحث الأول: الدين النصيحة ٢١٠
المبحث الثاني: النُّصح لكل مسلم ٢١٦
المبحث الثالث: المملوك الذي يؤدي عبادة ربه ٢١٨
المبحث الرابع: ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصحه ٢٢١
المبحث الخامس: نشهد أنك بلَّغت وأدَّيت ونصحت ٢٢٢
المبحث السادس: وإذا استنصحك فانصح له ٢٢٣
المبحث السابع: خير الكسب: كسب يد العامل إذا نصح ٢٢٦
المبحث الثامن: لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح ٢٢٧
المبحث التاسع: وحقت محبتي للمتناصحين فيَّ ٢٢٨
المبحث العاشر: مناصحة ولي الأمر ٢٢٩
المبحث الحادي عشر: وأن تنصحوا لمن ولاه الله أمركم ٢٣٦
المبحث الثاني عشر: اللهم اصحبنا بنصح ٢٣٧
المبحث الثالث عشر: من أراد أن ينصح لذي سلطان ٢٣٩
المبحث الرابع عشر: حديث: وأتبع نصيحتك ٢٤٤
المبحث الخامس عشر: أحب ما تعبدني به عبدي: النصح لي ٢٤٥
المبحث السادس عشر: وإن غاب عنها نصحته ٢٤٦
الخاتمة ٢٤٧
ثبت المصادر والمراجع ٢٤٨